الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B(S-XXIII)/L.3
14 June 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الثاني
جنيف، ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف
في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

المقرر: السيد ليفان لوميدزي (جورجيا)

المتكلمون:

الأمين العام للأونكتاد	الصين
باكستان، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين	جنوب أفريقيا
هندوراس، باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	جمهورية إيران الإسلامية
الجمهورية التشيكية، باسم المجموعة دال	الهند
الولايات المتحدة	مصر
تايلند	تونغا

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت يعمم على الوفود لإجازته.

وترسل طلبات آحاد الوفود إدخال تعديلات على البيانات في موعد أقصاه يوم **الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦**، على العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E. 8106, Fax.022 917 0056, Tel. No. 022 917 1437.

الفصل الأول

البيانات الافتتاحية

١- قال **الأمين العام** إن البعد الإنمائي للتجارة والنمو الاقتصادي ما زالا هما السمة المميزة لأعمال الأونكتاد، وهو مؤسسة ترتكز على المعرفة. وينبغي أن يتمثل منطلق جميع أعمال الأونكتاد في البحث والتحليل اللذين يشكلان الأساس لبناء توافق في الآراء وللتعاون التقني، على الرغم من وجود عملية تلاقح مستمرة فيما بينها. ومن شأن التغذية المرتدة من الأعمال التقنية المضطلع بها على الصعيد القطري ضمان أن تبقى البحوث التي يضطلع بها الأونكتاد مواكبةً للاهتمامات المتطورة لدى الدول الأعضاء. وبينما يوجد مجال للتحسين في دور الأونكتاد في مجال بناء توافقات الآراء، وخاصة من حيث بنيته وآلية تقديم التقارير المتعلقة به، فإن فعالية الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد تعتمد هي الأخرى على جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك التوجيه المقدم من البلدان الأعضاء.

٢- وأضاف أن أحد المجالات التي بحثتها `فرقة العمل الداخلية المعنية بالإصلاح` بحثاً دقيقاً هي التعاون التقني، حيث يبدو أنه توجد بعض أوجه القصور. وقال الأمين العام إن إنجاز التعاون التقني ينبغي ألا يكون نهاية المطاف، إذ ينبغي أن تكون الدروس المستفادة من الإنجاز `مدخلاً من` مدخلات البحوث والعملية الحكومية الدولية. وقد جرّب الأونكتاد بعض الأفكار التي طرحتها فرقة العمل من أجل إيجاد تنسيق مركزي أقوى لما يقوم به من تعاون تقني وتحقيق قدر أكبر من التضافر والتفاعل بين هذا التعاون والأعمدة الأخرى، وكذلك مع الجهود الدولية الأخرى.

٣- وتناول الأمين العام أعمال فريق الشخصيات البارزة، الذي عقد اجتماعه الثالث والأخير في هلسنكي. وقد أوصى ذلك الفريق بقيام الأونكتاد، فيما يتعلق بالركيزة الخاصة بالبحث والتحليل، بالاستفادة على نحو أكثر منهجيةً من ثروة المعارف القائمة عن طريق إقامة شبكة عالمية من مراكز البحوث المتخصصة في أنشطة الدعوة وأفضل الممارسات بشأن السياسة الإنمائية. واقترح الفريق أيضاً قيام فريق استشاري غير رسمي من الاقتصاديين البارزين في مجال التنمية بإجراء استعراض نظراء لمنتجات البحوث الرئيسية التي يقوم بها الأونكتاد بغية تحسين نوعيتها وترابطها. كما ينبغي قيام الأونكتاد بتعزيز منتجاته البحثية "الرائدة" وبالحد من عدد المنشورات ذات الأهمية الأقل. وأوصى ذلك الفريق أيضاً بأن تقدم الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد حلولاً مناسبة وواقعية للمشاكل الإنمائية عن طريق الاضطلاع، في جملة أمور، بعمليات حصر لأفضل الممارسات والقوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية. ولمساعدة اجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين التابعين للأونكتاد على تحقيق نتائج واقعية، يمكن تغيير شكل الاجتماعات إلى الشكل الخاص باجتماعات الخبراء الدائمة، التي تركز على القضايا الرئيسية في مجال التنمية. ولن يكون من شأن ذلك فحسب إيجاد استمرارية حاسمة الأهمية بشأن المواضيع المتناولة ولكن أيضاً إيجاد لفيف من الخبراء المرتبطين بالأونكتاد. ويمكن أن تكون لجان الأونكتاد أكثر فعالية إذا تناولت قضايا أكثر تركيزاً، وبالتحديد عن طريق دمج اللجان أنفسها في لجنتين اثنتين تتناولان الاستثمار والتجارة على التوالي، مع احتمال إنشاء لجنة ثالثة تتناول التكنولوجيا. ويمكن إثراء مداولات مجلس التجارة والتنمية بتفاعلات مع مراكز البحوث المعنية بالتنمية وبحوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن أن تتمثل إحدى الأفكار ذات الصلة هنا في إنشاء منتدى عالمي للتجارة والاستثمار والتنمية يمكن أن يجتمع مرة كل سنتين. أما الترتيب المتعلق بعقد المؤتمرات كل أربع سنوات فيمكن أن يكون بحاجة إلى إعادة النظر فيه بقصد الحصول على تمثيل من مناصب وزارية غير التجارة. وثمة فكرة أخرى تتمثل في

عقد المؤتمرات كل سنتين، مع تركيز كل مؤتمر على مجال مختلف من مجالات أعمال الأونكتاد وجعل توقيت هذه المؤتمرات يتمشى مع دورة ميزانية الأمم المتحدة. وقال إن الفريق قد شدد على أن تمويل اشتراك البلدان النامية ما زال يشكل تحدياً وإنه يمكن تناول هذا الموضوع بإقامة صندوق استئماني خاص قائم على التبرعات. وأوصى الفريق بقيام الأونكتاد بالبناء على تميزه التقني في مجال قضايا السياسات الاقتصادية، وبدمج مشاريعه المتعددة في أربعة أو خمسة برامج رئيسية تركز على مواضيع شاملة، بقصد زيادة التأثير إلى أبعد حد وزيادة الكفاءة والترابط. واقترح الفريق إنشاء هيئة استشارية للمساعدة التقنية تتألف من رؤساء الوكالات المعنية بالمساعدة الإنمائية ومن الوكالات المتلقية في البلدان النامية بغية تقديم المشورة إلى الأمين العام للأونكتاد بشأن وضع استراتيجية مؤسسية للتعاون التقني ولاستعراض تأثير هذا العمل.

٤- وقال الأمين العام للأونكتاد إنه بينما يصعب التكهن بآثار الإصلاح الحالي في الأمم المتحدة على الأونكتاد، فإن أحد الأشياء التي لن تخضع للتغيير سيكون هو محورية عملية التجارة والتنمية في أعمال الأمم المتحدة. وشدد على أن للأونكتاد ولاية واضحة وسجلاً حافلاً بالإنجازات، وأن أعماله لا بد أن تسهم في خاتمة المطاف في تحقيق الأهداف العامة للأمم المتحدة، ولا سيما في مجالات الحد من الفقر والتنمية المستدامة والأمل المتمثل في تحقيق عالم آمن ينعم بالسلام.

٥- وقال ممثل **باكستان**، وهو يتكلم باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة مناسبة من حيث التوقيت ومفيدة لبعث الحيوية في الأونكتاد باعتباره جهة فاعلة قوية في مجال الإدارة الاقتصادية الدولية. وأشار إلى أنه بينما ظل يُنظَر إلى الأونكتاد على أنه منظمة تعمل من أجل التنمية وترتكز على المعرفة ترمي إلى تيسير الدمج الناجح للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وظلت تمثل ضمير التنمية العالمي على مدى أربعين عاماً، فإن هذا الدور قد عانى نتيجة لعوامل داخلية أثناء العقد الأخير. وينبغي أن يؤدي استعراض منتصف المدة إلى تعزيز كل من الركائز الوظيفية الثلاث للأونكتاد بغية السماح لهذه المنظمة بأن تعمل بكامل طاقتها وأن تؤدي دورها في تدعيم الترابط النظمي المؤاتي للتنمية، وخاصة بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وهذا يتطلب أن يجري بصورة كاملة استعادة المضمون الإنمائي في كل ركيزة من هذه الركائز وتعزيزه من منظور إنمائي وعلى قدم المساواة مع غيره. وهو يتطلب أيضاً إبقاء وتعزيز الربط بين الركائز الثلاث عن طريق اتباع نهج متتابع، لكي يمكن للعمل البحثي والتحليلي القائم على الأدلة أن يدخل ضمن العناصر المكونة لعملية بناء توافقات الآراء، التي ينبغي بدورها أن تسترشد بها المساعدة التقنية بطريقة مدفوعة بالطلب. وقال المتكلم إنه مجموعته ستقدم مشروع نص بشأن نتائج الاجتماع، يحدد بصورة إجمالية وجهة نظر المجموعة بشأن الركائز الثلاث. وفيما يتعلق بإعداد تقرير فريق الشخصيات البارزة، قال إنه يتطلع إلى وضعه في صورته النهائية. وبالإشارة إلى المشاورات التي أجريت من قبل مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قال إن هذه العملية ينبغي بصورة خاصة ألا تؤدي إلى تخفيف ولاية الأونكتاد.

٦- وفيما يتعلق بالركائز الوظيفية الثلاث للأونكتاد، قال إنه يفهم أهمية البحث والتحليل بوصفهما عصب حياة الأونكتاد، إلى جانب الوجهة الإنمائية لهذه الركيزة واستقلاليتها، على النحو الذي تبرهن عليه إنجازاته في الماضي في مجالات مثل العمل المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو الأزمة المالية الآسيوية، باعتبار ذلك أمراً لا مندوحة منه لإنعاش هذه المؤسسة. وينبغي عدم تسييس البحث والتحليل، بل ينبغي إجراؤهما في جو من النزاهة

والاستقلالية الفكريتين من أجل تقديم حلول موجهة نحو التنمية تعالج التحديات القائمة والناشئة التي تواجهها البلدان النامية. وشدد على أنه ينبغي عدم خفض النصيب المخصص للتنمية بأي حال من الأحوال حتى لو كان ذلك عكس الحكمة التقليدية. وفيما يتعلق ببناء توافقات الآراء، أشار إلى أن الأونكتاد قد واجه صعوبة خاصة في الماضي القريب بسبب التآكل المطرد لهذه الركيزة، ولكن توافق آراء ساو باولو قد بث طاقة إيجابية ممهداً الطريق أمام حزمة تموز/يوليه في منظمة التجارة العالمية وبرهن على قدرة الأونكتاد على إعداد وتوجيه نداءات صادرة بتوافق الآراء من أجل تعزيز الركيزة الخاصة ببناء توافقات الآراء. وينبغي زيادة تعزيز هذه الركيزة عن طريق تحقيق نتائج كبيرة في الآلية الحكومية الدولية تتجاوز مجرد إعداد موجزات من جانب الرئيس أو توصيات متفق عليها. فيجب أن تكون عملية بناء توافقات الآراء عملية مستمرة في أعمال كل مستوى، بالنظر إلى أنه ينبغي الاستمرار في استخدام الكفاءة المبرهن عليها لدى الأونكتاد بغية إعداد قواعد قانونية لتدعيم عملية وضع القواعد في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى؛ كما أن هذا الدور المتعلق بوضع المعايير، بوصفه عملاً حفازاً للعمل المتعدد الأطراف من منظور التنمية الشاملة، يمكن أن يدفع إلى الأمام عملية بناء توافقات الآراء في محافل أخرى. ويجب البحث عن طرق لتنشيط العملية التفاوضية في الأونكتاد فيما يتعلق بتوصيات السياسات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصة إلى اللجنة الثانية. وينبغي أيضاً إيجاد حل مستدام فيما يتعلق بتمويل خبراء من البلدان النامية. وفيما يتصل بالركيزة الثالثة، أكد على أن التعاون التقني يشكل ركيزة هامةً وينبغي أن يعمل بشكل متوازٍ مع الركيزتين الأخريين وأن يرتكز عليهما، بغية ضمان أن تكون أنشطة التعاون التقني مدفوعة بالطلب وموافقةً للاحتياجات والأولويات المحددة لدى المستفيدين. وأشار في هذا الصدد إلى أن قابلية التمويل للتنبؤ به إلى جانب الشفافية والكفاءة والاستقلال هي أمور لا بد منها في إعطاء هذه الركيزة وجهةً مدفوعةً بالطلب.

٧- قال ممثل **هندوراس**، وهو يتكلم باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي**، إن استعراض منتصف المدة يتيح الفرصة لتعزيز دور الأونكتاد فيما بين المؤسسات الاقتصادية العالمية، وللتصدي للمشاكل والاختلالات التي تواجهها البلدان النامية وللاستجابة لاحتياجاتها. فهذه المنظمة، بما تقوم به من بحث وتحليل وأنشطة في مجال التعاون التقني، تتيح للبلدان النامية أدوات عملية وبديلة وحلولاً مفاهيمية وفرصاً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وسلّم بالميزة النسبية للأونكتاد بالمقارنة مع الهيئات والمحافل الدولية، فقال إن الأمانة ينبغي أن تساعد محافلها العالمية عن طريق تقديم تحليلات منهجية ومستقلة ومتكاملة لقضايا الاقتصاد الكلي في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والبيئة والتعاون الدولي، وكذلك عن طريق إعداد مقترحات ذات صلة بشأن هذه القضايا والقضايا الناشئة الجديدة.

٨- وأضاف أن الركائز الثلاث لولاية الأونكتاد تتسم بأهمية متساوية. وليس بمقدور الأمانة أن تساعد في تحقيق نتائج ملموسة في مجالي التعاون التقني وبناء توافقات للآراء، مثل تلك المتصلة بالاتفاقات السلعية الدولية ونظام الأفضليات المعمم والمفهوم الابتكاري المتعلقة بحيز السياسات، إلا على أساس عمل الأمانة في مجال التحليل والبحث. فيجب أن تستمر أعمال الأونكتاد بشأن التحليل والبحث ويجب موالاة الاضطلاع بها بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالتجارة والتنمية. وأشار إلى الركيزة الخاصة ببناء توافقات الآراء، فاقترح أن يعد مجلس التجارة والتنمية كل عام جدول أعمال يشمل البنود الإنمائية الرئيسية التي تهم البلدان النامية. وينبغي اعتبار *تقرير التجارة والتنمية* الصادر عن الأونكتاد إسهاماً هاماً في هذا النقاش، على أن تؤخذ في الحسبان المستويات المختلفة للتنمية

في المـــنطقة. وينبغي أن يواصل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد أداء دور جوهري في دعم إعداد البلدان النامـــية من أجل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي دعم اشتراكها فيها وتعزيز قدراتها. وستعتمد كفاءة وأهمـــية الأمانة على دمج الركائز الثلاث وعلى مدى توافر الموارد المالية والتبرعات بعيداً عن أي قيود أو شروط ومـــدى قابليـــتها للتنبؤ بها. وترتبط القيمة المضافة للأمانة ومصداقيتها بالعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد وبنتائج المناقشات التي تدور فيما بين الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية والسياسات. وفي حالة أمريكا اللاتينية والكـــاريبي، فإن الأنشطة المضطلع بها عن طريق الركائز الثلاث ينبغي تطويرها تبعاً لاحتياجات وخصائص كل بلد. وينبغي أيضاً أن يوضع البعد الإنمائي في الاعتبار في التعاون التقني، تمشياً مع استراتيجية التعاون التقني الجديدة للأونكـــتاد الـــتي اعتُمدت في عام ٢٠٠٤. وختاماً، كرر هذا الممثل أن مجموعته ترى أن الركائز الثلاث لولاية الأونكتاد ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها وتكييفها تبعاً لاحتياجات الدول الأعضاء فيه.

٩- وقالـــت ممـــثلة **الجمهورية التشيكية**، وهي تتكلم باسم **المجموعة دال**، إنه بينما تقدر مجموعتها أعمال الأونكتاد في ميدان البحث والتحليل، وخاصة نوعية بعض منشوراته الرئيسية، فمن الضروري ضمان تحقيق تنسيق كـــاف مع المنظمات والمؤسسات الأخرى لتجنب الإزدواجية. وينبغي أن يستفاد من نتائج العمل المضطلع به في هذا الميدان كأساس للأنشطة الأخرى للأونكتاد وينبغي تعميمها بشكل مناسب لدى واضعي السياسات في البلدان المســـتفيدة عـــن طـــريق استراتيجية اتصالات فعالة. وبخصوص عملية بناء توافقات الآراء، أعربت عن استعداد مجموعتها للإسهاب في تناول كثير من الأفكار الواردة في تقرير الأمانة التي يبدو أنها وثيقة الصلة بالموضوع مثيرة للاهتمام، واستعدادها لمناقشة الطرق الممكنة لتحسين أعمال مجلس التجارة والتنمية واللجان واجتماعات الخبراء. ويجـــب أن يتشكل التعاون التقني تبعاً لطلبات واحتياجات البلدان المستفيدة كما يجب تدعيم شفافيته وفعاليته. وأخيراً، أعربت عن تأييدها لتحقيق تنسيق أفضل وترابط أكبر فيما بين الركائز الثلاث ودعت إلى تعزيز الروابط فيما بينها.

١٠- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن بلدها يؤيد الأونكتاد ويقدر أعماله في مجال مساعدة البلدان النامية في دمج أنفسها في الاقتصاد العالمي. فللأونكتاد دور هام في إنتاج أعمال بحثية وتحليلية موضوعية وموجهة ترمي إلى زيادة فهم دور التجارة في الحد من الفقر فضلاً عن تقديم مساعدة عملية إلى البلدان النامية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد العمل في إطار شراكة خلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى، مما يثري عمل جميع الأطراف المعنية؛ بيد أنه ينبغي أن يركز جهوده على المجالات التي لديه فيه خبرة فنية ويمكن أن يقدم فيها إسهاماً فريداً، بغية إزالة الإزدواجـــية التي لا داعي لها. وأكدت المندوبة على أن زيادة الكفاءة والحد من التكرار من شأنهما جعل الأمم المتحدة خادماً أفضل للتنمية. وقالت إن الدورة الحالية تتيح فرصة جيدة لبحث الركائز الثلاث للأونكتاد بقصد تحديد الطرق التي يمكن بها جعل هذه الركائز أكثر فعالية. وإذ سلّمت بأن الدورة ليست هي الوقت ولا المكان المناسبين لإجراء تغييرات شاملة في عمل الأونكتاد أو ولايته، دعت إلى تعاون الجميع بغية تحديد مجالات الاهتمام المشترك التي يتعين تركيز الانتباه عليها.

١١- وذكـــر ممـــثل **تايلند** أن الأونكتاد، في ضوء إصلاح الأمم المتحدة وأعمال الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام، يمكن أن يؤدي دوراً حاسم الأهمية في تدعيم الترابط في مجال التنمية. وأشار إلى أنه من شأن تعزيز الركائـــز الـــثلاث المـــترابطة للأونكتاد تحقيق الأهداف المتوخاة من الغايات الإنمائية للألفية والإسهام في متابعة

المؤتمرات الدولية الرئيسية. وفي مجال البحث والتحليل، سلط الأضواء على بحث مسألة حيز السياسات المتاح أمام البلدان النامية، مما يؤدي إلى توليد رؤية متكاملة للقضايا الاقتصادية العالمية وإنشاء صلات على نطاق العالم مع الأوساط المعنية ببحوث التنمية والإفادة على نحو أفضل من شتى المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق ببناء توافقات الآراء، حدد المجالات التي يمكن فيها تحسين هيكل الاجتماعات المختلفة، بدءاً بمجلس التجارة والتنمية واللجان واجتماعات الخبراء. وأشار إلى التعاون التقني، فشدد على أن تحسين الاضطلاع بأنشطة مصممة تبعاً للاحتياجات هو والإدارة المتسمة بالكفاءة يشكلان عنصرين رئيسيين، وامتدح الجهود المبذولة من جانب الأمين العام في مجال ترشيد الإدارة ودعم استجابة الأونكتاد لاحتياجات الدول الأعضاء. واقترح، كإحدى الطرق الممكنة للتحسين، القيام بتتبع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها جميع شعب الأونكتاد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٢- وقال ممثل **الصين** إن الأونكتاد، بممارسته وظائفه الثلاث بخصوص تحليل السياسات والبحوث والمناقشات الحكومية الدولية والتعاون التقني، لم يقم فقط بتزويد البلدان النامية بمساعدة هامة فعالة بدرجة مرتفعة تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب والحوار بين الجنوب والشمال، بل قام أيضاً بمساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية. وفي مجال البحث وتحليل السياسات، فإن تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي وتقرير `أقل البلدان نمواً` وغيرها من مشاريع البحوث قد ظل لها تأثير دولي هام وما فتئت كثير من الدول الأعضاء تستخدمها كمراجع هامة في عملية رسم السياسات. وأعرب عن تقديره للدعم المقدم من الأونكتاد إلى بعض أعضائه فيما يتعلق بعملية انضمامهم إلى منظمة التجارة العالمية وفي مفاوضات الدوحة التجارية. وأتاحت أيضاً الاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدها الأونكتاد على مستويات شتى فرصاً طيبة لتبادل الخبرات الإنمائية، وتعزيز عملية بناء توافقات الآراء، والإسهام بإيجابية في مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى وفي المفاوضات التجارية لجولة الدوحة. وأشار الممثل إلى المساعدة التقنية، فسلّم بأن مقادير كبيرة من المساعدة المصممة خصيصاً والفعالة قد قُدمت بناء على طلب الدول الأعضاء في مجالي التجارة والتنمية اللذين تكمن فيهما الميزة النسبية للأونكتاد.

١٣- وأكد على أنه ينبغي زيادة تعزيز الدور الفريد والميزة النسبية للأونكتاد، وخاصة في وقت يجري فيه بذل جهود لتدعيم دور الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية. ولذلك ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن يساعد استعراض منتصف المدة في جعل مهام الأونكتاد أكثر تناغماً مع الاحتياجات الحالية للبلدان النامية وكذلك مع واقع التنمية الاقتصادية في العالم. ثانياً، أن يستفيد هذا الاستعراض بقدر أكبر من الميزة التنافسية للأونكتاد. ثالثاً، فإنه ينبغي أن يكفل تكاملية الركائز الوظيفية الثلاث للأونكتاد، التي يشكل فيها البحث وتحليل السياسات الأساس الذي يقوم عليه النقاش الحكومي الدولي والمساعدة التقنية. وقال المندوب إنه بينما تعمل الاجتماعات الحكومية الدولية كمنصة لبناء توافقات الآراء من أجل الركيزتين الأخريين، فإن المساعدة التقنية هي الأداة التي يجري بها تنفيذ نتائج الركيزتين الأخريين.

١٤- وأشارت ممثلة **جنوب أفريقيا** إلى الولاية الفريدة للأونكتاد وشددت على الحاجة إلى إعادة التأكيد الواضحة لأهميته المستمرة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأكدت على أنه ينبغي الحفاظ على الركائز الثلاث المترابطة وينبغي تعزيزها، على أن يكون البحث والتحليل هو القوة الدافعة الرئيسية لأعمال الأونكتاد وأن يجري

الحفاظ على نزاهة هذه المنظمة واستقلالها الفكري. وينبغي إيلاء اهتمام متزايد لتحديد العقبات التي تحد من قدرة اقتصادات البلدان النامية واقتصادات أقل البلدان نمواً على الإفادة بشكل كامل من العولمة. وقالت الممثلة إن الأونكتاد يؤدي دوراً حاسم الأهمية في بناء توافقات الآراء وبناء الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأيدت عقد مجموعة واسعة من اجتماعات الخبراء التي تُعقد مرة واحدة بدلاً من التركيز على أحداث تدوم عدة سنوات، ووضع مزيد من التوكيد على المداولات التفاعلية بشأن السياسات بدلاً من التوكيد على مناقشات الخبراء في اللجان، وإعادة الأخذ بنظام الدورات التنفيذية لإجراء مناقشات موضوعية بشأن أقل البلدان نمواً وأفريقيا. وأعربت عن قلقها إزاء عدم قدرة الأونكتاد على تنفيذ أنشطته في مجال التعاون التقني وفقاً للمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق ببناء القدرات والشفافية والتمويل القابل للتنبؤ به والاستقلالية. وينبغي أن يستجيب التعاون التقني لاحتياجات البلدان المستفيدة كما ينبغي أن يساير تمويل الأنشطة وليس العكس. وكررت الإعراب في هذا الصدد عن الحاجة إلى زيادة الميزانية العادية للأونكتاد.

١٥- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إنه لما كانت الركيزة المتمثلة في البحث والتحليل هي القوة الدافعة وراء أنشطة الأونكتاد وأن فعالية الركيزتين الأخريين تعتمد على الركيزة الأولى فإن استقلالية ونزاهة هذه الركيزة يتسمان على وجه الإطلاق بأهمية حيوية لمصداقية الأونكتاد. وفيما يتعلق بالركيزة الثانية، ألا وهي العملية الحكومية الدولية المتمثلة في بناء توافقات الآراء، أعرب عن اعتقاده بأن التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨ ولمقررات عام ٢٠٠٢ يمكن أن يحسن أداء مهام هذه الركيزة وعن اعتقاده بأن اجتماعات الخبراء هي العنصر الرئيسي للهيكل القائم، الأمر الذي ينبغي أن يضيف قيمة إلى الحوار المتعلق بالسياسات. أما متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ومسألة الاتساق وشتى جوانب العولمة والترابط، والترتيبات المؤسسية على الصعيد المتعدد الأطراف فتطلب جميعاً مزيداً من المناقشات الموضوعية التي ينبغي ربطها بالترتيبات الضرورية في مجال العملية الحكومية الدولية. وأشار إلى الركيزة الثالثة المتمثلة في أنشطة التعاون التقني فقال إن هذه الأنشطة ينبغي أن تكون مدفوعة بالطلب وأن ترتكز على الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة، وأنه ينبغي الحفاظ على الطبيعة المرنة للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بسبب الهيكل المتسم باللامركزية. وأكد على أن من شأن زيادة مبالغ التمويل والقابلية للتنبؤ بها، وتحسين الشفافية والفعالية، إلى جانب نشر نتائجها بشكل أفضل يمكن أن تفيد جميعها في تعزيز وتيسير مدى الاستفادة من أنشطة المساعدة التقنية.

١٦- وقالت ممثلة **الهند** إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الإسهام في زيادة فهم التفاعل والترابط بين العمليات والمفاوضات الدولية والاستراتيجيات الإنمائية التي ينبغي أن تتبعها البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات القائمة في مجال التجارة الدولية من منظور إنمائي، فضلاً عن تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية. وأكدت من جديد أهمية تعزيز الركائز الوظيفية الثلاث للأونكتاد، بما يجعلها أكثر فعالية وبما يدعم التنسيق وتضافر الطاقات بينها. وشددت على أن بناء عمليات تضافر الطاقات وخفض التكاليف وتجنب الإزدواجية هي أمور لها قيمتها ولكن ليس على حساب ولاية الأونكتاد التي تعلق عليها البلدان النامية أهمية خاصة ولا على حساب ضمان تدبير موارد مالية أساسية مستقرة يمكن التنبؤ بها من أجل هذه المنظمة.

١٧- وأشـــار ممـــثل **مصر** إلى ضرورة تحديد مقياس موضوعي لضمان تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز الركائز الوظيفـــية الثلاث للأونكتاد. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح نموذجاً يضم بعدين "كمي" و"كيفي" يمكن تطبيقه على الركائز الثلاث.

١٨- وقال ممثل **تونغا** إنه مع تقديره لمبادرات الأونكتاد وجهوده في مجال البحث والعمل التحليلي بشأن قضايا التنمية، فإن بلده يؤكد على الحاجة إلى أن يشمل هذا العمل بلدان جزر المحيط الهادئ، حيثما كان ذلك مناسباً. وبصورة خاصة، علق أهمية كبيرة على بناء القدرة التوريدية والتصديرية، وتيسير التجارة، وتأثير تحرير التجارة في الخدمـــات على التنمية الوطنية وكذلك، وهو أهم شيء، على وضع استراتيجيات تنافسية للبلدان الجزرية بشأن الـــتجارة في الســـلع الزراعية والصناعية. وأشار إلى الحاجة إلى تحديد كيف أتيحت نتائج البحوث المضطلع بها للـــبلدان الجـــزرية الصغيرة وكيف يمكن لحكومات هذه البلدان أن تستفيد منها على نحو فعال وتربطها بوضع سياساتها الوطنية الخاصة بها. وقال إنه إذ يسلّم بأهمية بناء توافقات آراء بشأن القضايا الدولية والوطنية الرئيسية، يرى أن هذه العملية تتضمن مسارين اثنين هما: `١` بناء توافقات آراء محلية بين الحكومات وأصحاب المصلحة في بلدانهـــا بشأن قضايا التنمية من أجل ضمان توفر إحساس على نطاق واسع بتبني السياسة الخارجية للحكومات؛ و`٢` بناء توافقات آراء إقليمية ودولية لضمان أن يكون للبلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ موقف موحد. ومـــن بين المواضيع الأخرى التي تنطوي على أهمية خاصة: الدعم المالي المحدود، الذي يعرّض للخطر اشتراك هذه الـــبلدان في الاجـــتماعات الهامة، فضلاً عن الموارد البشرية المحدودة اللازمة لقضايا التجارة والتنمية الأساسية. وختاماً، أكد هذا الممثل على الدور الهام لأنشطة المساعدة التقنية في تمكين البلدان الجزرية الصغيرة من الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن الإسهام فيه.

١٩- وقال ممثل **الفلبين** إنه ينبغي الاستفادة في العمل المتعلق باستعراض منتصف المدة من الخبرات المكتسبة في الماضي كما ينبغي أن تسترشد بهذا العمل المناقشات الرامية إلى بناء توافقات آراء فيما بين الدول الأعضاء. وأشار إلى الركائـــز الثلاث لولاية الأونكتاد وترابطها وتشابكها كوسيلة للخروج بنواتج ابتكارية هامة، وأكد كذلك على ما لتحليل السياسات من أهمية لأنشطة التعاون التقني الفعالة وذات القيمة. ولضمان الترابط، ينبغي أن ترتكز أعمـــال الأونكـــتاد عـــلى نهج تكاملي كما ينبغي المبادرة بإجراء حوار بشأن السياسات مع الكيانات الأخرى والمنظمات الإقليمية.

الفصل الثاني

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

١- افتتاح الدورة

٢٠- افتتح الجزء الثاني من الدورة الاستثنائية السيد رانسفورد إ. سميث (جامايكا) رئيس المجلس.

٢- إقرار جدول الأعمال

٢١- اعتُمد جدول الأعمال في الجزء الأول من الدورة، كما يلي:

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- حصر المنجزات فيما يتعلق بتنفيذ توافق آراء ساو باولو[(١)]

٣- تعزيز ركائز الأونكتاد الثلاث:

(أ) بناء توافق الآراء

(ب) البحث والتحليل

(ج) التعاون التقني

٤- الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسة العامة والطريق إلى الأمام[(٢)]

٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

- الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير المجلس

---

(١) جرى تناوله في الجزء الأول من الدورة (TD/B(S-XXIII)/4).

(٢) سيجري تناوله في الجزء الثالث من الدورة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٣- المكتب

٢٢- كان أعضاء مكتب المجلس قد انتُخبوا في الدورة الثانية والخمسين للمجلس. وهكذا كان تكوين المجلس كما يلي:

الرئيـــس:	السيد رانسفورد إ. سميث	(جامايكا)
نواب الرئيس:	السيد خوان أنطونيو مارش	(إسبانيا)
	السيد فيغر كريستيان سترومين	(النرويج)
	السيد خوان أنطونيو فيرنانديس بالاسيوس	(كوبا)
	السيدة بريجيتا ماريا سيفكير - ايبيرلي	(ألمانيا)
	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيدة ميليسا كيهو	(الولايات المتحدة)
	السيد سامح شكري	(مصر)
	السيد كوامي باواه - إيدوسي	(غانا)
	السيد غيان تشاندرا أتشاريا	(نيبال)
	السيد موسى بريزات	(الأردن)
المقرر:	السيد ليفان لوميدزي	(جورجيا)

- - - - -